مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:26 عدد:4 (رت 66) السنة:2022

آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية-إفريقيا جنوب الصحراء-
في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية

The prospects of Algerian trade towards the African continent - sub-Saharan Africa - In light of joining the African Free Trade Area

د. دريدي سارة
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
dridiriheb@gmail.com
د. بن محمد هدى
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2[1]
Houda.benmahamed@univ-constantine2.dz

تاريخ الوصول 2021/10/14 القبول 2022/01/20 النشر على الخط 2022/05/10
Received 14/10/2021 Accepted 20/01/2022 Published online 10/05/2022

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لتحديد صادرات الجزائر المحتملة باتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، للوقوف على مزايا انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية و حتى لا تتكرر تجربة الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة العربية و الشراكة الأوروجزائرية، و قد تمّ الاعتماد على مزيج بين المنهج التحليلي الوصفي لتحليل مختلف الإحصائيات، والمنهج الكمي لحساب مؤشر التجارة المحتملة للجزائر، و قد توصلنا إلى أن التجارة الإفريقية البينية ضعيفة و موزعة خارج القارة بسبب مجموعة من المعوقات كطول مدة تصريف الجمارك للصادرات و ارتفاع التكلفة و كثرة الوثائق المطلوبة استيرادا و تصديرا في إفريقيا جنوب الصحراء، مما يستلزم تحويلها نحو الداخل من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية، و الجزائر كجزء من المنطقة سوف تكون لها إفريقيا جنوب الصحراء سوقا واعدة للمنتجات مختلفة بمبالغ معتبرة كالمواد الاستهلاكية، المواد الوسيطة، المواد الأولية، المواد الغذائية، المواد الكيماوية والوقود بالإضافة إلى منتجات أخرى، و على ذلك وجب اتخاذ جميع التدابير و الإجراءات اللازمة لإنجاحها.

الكلمات المفتاحية: التجارة البينية، مؤشر التجارة المحتملة، منطقة تجارة حرة.

Abstract:
This research paper aims to determine Algeria's potential exports towards sub-Saharan Africa, and to determine the advantages of Algeria's accession to the African Free Trade Area, so that Algeria's experience within the framework of the Arab Free Trade Area and the European Partnership will not be repeated. A combination of the descriptive analytical method and the quantitative method was used to analyze the various statistics, and to calculate the potential trade index for Algeria.we have concluded that intra-African trade is weak and distributed outside the continent because of a set of obstacles, such as the long period spent for clearance of exports, the high cost and the large number of documents required for import and export in sub-Saharan Africa, this is why it is necessary to call for African Free Trade Area Agreement. So that Algeria, as part of the region, will have sub-Saharan Africa as a future market for various products at significant amounts, such as consumables, intermediate materials, raw materials, foodstuffs, chemicals and fuels, in addition to other products. Therefore, all necessary measures and measures must be taken to make it successful.

Keywords: intra-trade, potential trade index, free trade area.

[1]- المؤلّف المراسل: هدى بن محمد البريد الإلكتروني: houda.benmahamed@univ-constantine2.dz

1. مقدمة

إن التكامل الاقتصادي الإقليمي أصبح حتمية لمواجهة آثار العولمة و الاندماج الاقتصادي العالمي، على غرار الإتحاد الأوروبي وغيره، و تعد تجارب القارة الإفريقية في التكامل عديدة، لكنها لم ترقى لذلك التكامل الذي تحقق في أوروبا، والجزائر كجزء من إفريقيا تبدي رغبتها في الاستفادة من التكامل الإفريقي في أولى مراحله و هي منطقة التجارة الحرة الإفريقية، رغم أنها أخفقت في تحقيق مكاسب من خلال تجارتها باتجاه منطقة التبادل الحر العربية، و على ذلك يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هي آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية–إفريقيا جنوب الصحراء– في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية؟

و عليه يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- على ما تنص اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية؟
- ما هي أهداف الجزائر من الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية؟
- ما هو واقع التجارة الإفريقية البينية؟
- ما هو واقع التجارة الجزائرية باتجاه إفريقيا جنوب الصحراء؟

فرضيات البحث:

تمَ وضع الفرضيات التالية للإجابة على هذه الأسئلة:

- منطقة التجارة الحرة الإفريقية كغيرها من اتفاقيات التجارة الحرة تنصُ على تخفيض الرسوم الجمركية و غير الجمركية بين الدول المعنية بالاتفاقية إلى غاية إلغائها.
- تهدف الجزائر من انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية لتوسعة إطار صادراتها نحو مناطق قريبة، أي أقل تكلفة.
- التجارة الإفريقية البينية ضعيفة جدا و تتوزع باتجاه أوروبا و الصين.
- التجارة الجزائرية باتجاه إفريقيا جنوب الصحراء ضئيلة جداً.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في البحث في آفاق انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية و خاصة فيما يتعلق بتبادلاتها التجارية باتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، فيكون ذلك جزء من مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإفريقية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية للتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد التجارة الخارجية الجزائرية المحتملة باتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، على أساس أن التجارة الخارجية الجزائرية باتجاه شمال القارة قد تحدد من خلال انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية و التي كانت آثارها سلبية.
- تفادي الأخطاء السابقة في نفس المجال–اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، منطقة التجارة الحرة العربية–.

منهج البحث:

تمَ الاعتماد على مزيج بين:

- المنهج الوصفي التحليلي عند قيامنا بتحليل الإحصاءات المختلفة المتعلقة بالتجارة الخارجية الجزائرية، و الإفريقية البينية.

- المنهج الكمي عند قيامنا بحساب مؤشر التجارة المحتملة الخاص بالجزائر باتجاه إفريقيا جنوب الصحراء.

و للإجابة على إشكالية الموضوع و الأسئلة الفرعية تمّ الاعتماد على محورين هما:

أولا: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.

ثانيا: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية على التجارة الجزائرية الإفريقية-إفريقيا جنوب الصحراء-.

الدراسات السابقة:

تمثلت الدراسات السابقة التي تمّ الاعتماد عليها للقيام بهذه الورقة البحثية في:

- دراسة هيئة تنمية الصادرات في وزارة التجارة و الصناعة المصرية بعنوان خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الإفريقية، حيث تمّ فيها تحديد احتياجات القارة الإفريقية التي يمكن أن تلبيها صادرات مصر في إطار انضمامها لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، اعتمادا على مؤشر التجارة المحتملة[2].
- دراسة بايال وآخرون بعنوان Potential trade, welfare and revenue implications of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA) for Ghana: An application of partial equilibrium model

تقدر هذه الدراسة الآثار المحتملة لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) على الاقتصاد الغاني من حيث آثار التجارة والرفاهية والإيرادات اعتمادا على تطبيق نموذج المحاكاة WITS-SMART على بيانات التجارة الدولية المفصلة لعام 2018 ، حيث وجدت الورقة أن الآثار التجارية الإجمالية في غانا من المرجح أن ترتفع بمقدار 148.3 مليون دولار أمريكي مع تعزيز رفاهية المستهلكين بمقدار 8.597 مليون دولار أمريكي، ومع ذلك ، فإن خسائر الإيرادات وشيكة حيث قد تشهد الدولة انخفاضًا في عائدات الرسوم الجمركية بقيمة 8.604 مليون دولار أمريكي، وبشكل عام ، من المتوقع أن تحسن منطقة التجارة الحرة الميزان التجاري للبلاد[3].

دراسة ليونال ايسنبو بعنوان The AfCFTA: A Gateway for Cameroon's Economic Empowerment، خلصت هذه الدراسة إلى أنه هناك العديد من الفرص أمام الكاميرون لإعادة بناء اقتصادها وإعادة هيكلته وتطويره للأفضل من خلال الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع عدم تجاهل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في البلاد، حيث يجب أن تتبنى الكاميرون نهجًا أخلاقيًا شاملًا للشراكات الحالية والمستقبلية بين القطاعين العام والخاص[4].

---

[2] هيئة تنمية الصادرات، وزارة التجارة والصناعة المصرية بعنوان خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الإفريقية، منقول من:
http://www.expoegypt.gov.eg/resources/Africa_Report_Website_EDA.pdf

[3] Bayale, Nimonka, Ibrahim, Muazu, Attaâ□□Mensah, Joseph
Potential trade, welfare and revenue implications of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA) for Ghana: An application of partial equilibrium model
J Public Affairs. 2020;e2385.

[4] Lionel L.G. Issombo, The AfCFTA: A Gateway for Cameroon's Economic Empowerment, 30 Dec 2020
https://www.researchgate.net/publication/348008195_The_AfCFTA_A_Gateway_for_Cameroon's_Economic_Empowerment

2. الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

1.2. مفهوم التكامل الاقتصادي: يقصد بالتكامل الاقتصادي مجموعة من الدول ضمن نطاق جغرافي معين يجتمعون في شكل شراكة من أجل تطوير التجارة والتنمية الاقتصادية، ومن أهم مظاهر التكامل الاقتصادي نجد: مناطق التجارة الحرة، توحيد سياسة الرسوم الجمركية، إنشاء أسواق مشتركة وفي مراحل جد متقدمة من التكامل قد تتشكل وحدة سياسية بين الدول[1].

يعرفه بالاسا (Balassa) على أنه القضاء على كل أشكال التمييز بين الدول ضمن منطقة معينة، كما يعرفه كاهنرت (Kahnert) على أنه العملية التي يتم من خلالها الإلغاء التدريجي لكل الحواجز المتواجدة على مستوى الحدود الوطنية للدول، في حين يعرفه ماشلوب (Machlup) على أنه عملية لدمج اقتصاديات منفصلة ومتفرقة من أجل خلق كتلة اقتصادية أشمل وأوسع في المنطقة[2].

كما يعرَّف على أنه عملية دمج اقتصاديات مجموعة من الدول مع بعضها البعض من أجل خلق وحدة اقتصادية، وهذا ما يتطلب إلغاء مختلف الحواجز والحدود الاقتصادية، بمعنى إزالة كل العوائق أمام حركة الأموال، السلع، الخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول. [3]

إذن فالتكامل الاقتصادي هو تحرير تدريجي لعوامل الإنتاج بين مجموعة من الدول، تنتهي بتوحيد السياسة الاقتصادية و النقدية و المالية تحت إمرة مجموعة من المؤسسات القومية.

2.2. أهداف التكامل الاقتصادي : تنطوي فكرة التكامل الاقتصادي الدولي على الاستفادة الفعلية من جميع الفرص المتاحة و الممكنة التي يوفرها التقسيم الكفء للعمل، ويمكن ذكر بعض الأهداف المتوخاة من التكامل الاقتصادي نوجزها فيما يلي:[4]

- يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، واحتواء الاقتصاديات الوطنية في كيان اقتصادي جديد يعرف بمرحلة التكامل.
- تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات الضرورية الكافية لإحداث التغييرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، كإنشاء السوق الموحدة التي تتضمن التدابير الخاصة برفع العراقيل الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وإقامة تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي إضافة إلى تنسيق السياسات وتجانسها مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية و السياسات المالية والنقدية و الاستقرار الاقتصادي والتجارة الخارجية، و توحيد المؤسسات الاقتصادية و النقدية، بالإضافة إلى تحقيق الوفرات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى اتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتوجات في الدول الأعضاء في

---

[1] William J.Kehoe, Regional and Global Economic Integration : Implication for Global Business, University of Verginia, 2007, p1.

[2] Amr Sadek Hosney, Theories of Economic Integration : A Survey of Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences 2(5), USA, May 2013, pp 133-155.

[3] هدى كرماني، سفيان بوسالم، أمال شطيبي، التكامل الاقتصادي في افريقيا حالة الاكواس (ECOWAS)، الملتقى الوطني حول"الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي"، 2014

[4] مقروس كمال، مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير: تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013-2014، ص ص:34،35.

المنطقة التكاملية، وبالتالي زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات المرونة الموجبة أي التي يتناقص فيها منحى التكاليف وتصبح تكلفة الوحدة الواحدة أقل من السابق، ويسمى هذا الانخفاض في التكاليف بالوفرات الداخلية، كما يجب العمل على تحقيق الوفرات الخارجية، ويحصل ذلك أيضا نتيجة اتساع الأسواق، إلا أنها تنتج عن تحسينات مختلفة خارج الصناعة، أي تترتب عن تنقل عناصر الإنتاج واحتكاك المنضمين ببعضهم البعض.

- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل، حيث يلعب دو ا ر فاعلا في تحويل اقتصادها من اقتصاد ز ا رعي أو استخراجي أولي إلى صناعي متقدم لتوسيع الأسواق أمام المنتوجات الصناعية.
- إسهام التكامل الاقتصادي في تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول الأعضاء، ويسمح باستخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب إمكانيات ضخمة لقيامها بقدر مقبول، ولأن الدول النامية ليست لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجية بمفردها وبالاعتماد على امكانياتها المالية والمادية والبشرية، فقد يتاح لها استخدام هذه التكنولوجيا بفضل التكامل.
- زيادة معدل النمو في الدول الأعضاء نتيجة زيادة حجم الاستثمار و إقامة مشاريع اقتصادية، إضافة

إلى أهداف أخرى سياسية تتمثل في خلق تكتل كبير، الغرض منه مواجهة القوى العظمى في العالم، وأخرى اجتماعية تتمثل في خلق فرص الشغل ورفع المستوى المعيشي لشعوب الدول الأعضاء.

- يساهم التكامل في زيادة القدرة والقوة التفاوضية تجاه الأطراف الخارجية، وتحسين العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الأخرى.
- تهدف الدول الأعضاء من وراء التكامل إلى الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، تأهيل اليد العاملة تطوير القطاعات التصديرية، وترقية نشاط البحث والتطوير، إضافة إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتحكم في تدفقات الهجرة.
- تسعى العديد من الدول الصغرى من عملية التكامل الوصول إلى اقتحام الأسواق الأجنبية، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق التكامل، وبالتالي يعتبر التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول الأقل نموا إستراتيجية لتحسين مستويات نموها الاقتصادي من خلال تشجيع عمليات التصنيع، شريطة أن تكون الأسواق واسعة كي تسمح للمؤسسات من تحقيق اقتصاديات الحجم الضرورية للكفاءة في الإنتاج.
- تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن تطويرها دون وجود سوق إقليمي محمي في ظل التكامل (الصناعات الإقليمية الناشئة)، وهذا حتى تتمكن من اكتساب قدرات تنافسية دولية مع مرور الوقت.
- التقليل من حدة التوترات السياسية ما بين الدول الأعضاء، وهذا ما حدث في العديد من التجارب لتكاملية، أبرزها إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951 والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957 الذي مكن أوروبا من تفادي الحروب.
- تستفيد المؤسسات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء من فرص أكثر ومجال أوسع لزيادة إنتاجها للاستجابة للطلب الجديد على منتجاتها من طرف شريحة واسعة من المستهلكين داخل دول أعضاء التكامل، وهذا ما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وتنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في مختلف مجالات الإنتاج، فضلا عن الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع.

بالرغم من الأهداف التي سبق ذكرها، إلا أنه ينبغي التمييز بين أهداف التكامل بين كل من الدول الصناعية والدول النامية، إذ تسعى غالبا الدول الصناعية في إطار التكامل إلى الاستفادة من عوائد المزايا الناتجة عن إزالة العراقيل المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، وزيادة حجم التجارة الإقليمية للدول الأعضاء وتوسيع نطاق السوق وهو ما يسمح بالاستفادة من تحقيق وفرات الحجم الكبير و مزايا

التخصص، أما بالنسبة للدول النامية فإن المكاسب التي يفرزها هذا التكامل لا تكون بنفس القدر من الفعالية المحققة في الدول المتقدمة، فهي تعمل في إطار التكتلات الاقتصادية على تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق، و هو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير ، نظرا لاتساع السوق و تنوع الإمكانيات، و هي الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها إضافة لحصولها على القوة التفاوضية في علاقاتها مع دول خارج التكتل أو مع تكتلات أخرى.

3.2. مراحل التكامل الاقتصادي: تتمثل أهم مراحل التكامل الاقتصادي في:

1.3.2. النظام التفضيلي للتجارة: يتمثل هذا النظام في اتفاق بين مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع و الخدمات فيما بينها، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع و الخدمات مع الدول الأخرى على ما هي عليه، و من أمثلتها منطقة تفضيل الكومنولث التي كونتها إنجلترا مع مستعمراتها السابقة في عام 1932 ، ويتميز النظام التفضيلي للتجارة بما يلي:[1]

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية ولكن دون إلغائها بشكل كلي.
- يخص نظام المعاملة التفضيلية الجمركية الجانب السلعي فقط ولا يشمل الجانب النقدي.
- للدول الأعضاء في هذا النظام الحق في صياغة ورسم نمط سياستها الجمركية وغير الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

2.3.2. منطقة التجارة الحرة: على عكس المرحلة السابقة التي تعتمد على التخفيف من القيود الجمركية وغير الجمركية، فان إنشاء منطقة تجارة حرة، يهدف إلى التخلص الكلي من العراقيل الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء، على أن تحتفظ كل دولة بسياستها تجاه العالم الخارجي أي الدول غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة علي تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، كمل أنها تقتصر أساسا على الجانب السلعي فقط، إلى أن تصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر ويعتبر أغلب الاقتصاديين أن هذه المرحلة هي المرحلة الأولى للتكامل الاقتصادي، فهي ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها.[2] و من أبرز صور المناطق الحرة في العصر الحديث منطقة التجارة الحرة الأوروبية، التي أنشأت بموجب معاهدة استوكهولم عام 1959 و يطلق عليها اسم الأفتا.[3]

من الجدير بالذكر، أنه في إطار منطقة التجارة الحرة يحتل أحد الشركاء مكانة الرائد في هذا التكتل، منتهجا سياسة أكثر حرية فيما يخص تبادلاته البينية، و في هذا الصدد توجد دول أكثر كسبا من الأخرى، لذلك ففي حال تحول منطقة التجارة الحرة إلى إتحاد جمركي، يجب على الدول الأكثر كسبا أن تعوض شركائها من خلال ميكانيزمات لتحويل المكاسب.[4]

---

[1] بلقيدوم صباح، بن منصور ليليا، التكتل الاقتصادي بين المنهج التقليدي و المنهج الحديث-شكل من أشكال الاندماج في الاقتصاد العالمي،الملتقى الوطني حول:الاقتصاد الجزائري و تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة قسنطينة 2 ،06- 07 ماي 2014.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي-العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، مصر،2005، ص.299.

[4] Tamani Fadhila ,Integration economique regionale au Maghreb :engeux,contraintes et perspectives mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magistére, option : gestion des entreprises, facultés des

3.3.2. الإتحاد الجمركي: هو اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع و الخدمات فيما بينها، مع تنسيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء.

بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء لتعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء الإتحاد.[1]

يتميز الإتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة من حيث توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية اتحاد البنلوكس" Benelux "[*] الذي تم توقيعه سنة1922 بين بلجيكا ولكسمبورغ، ثم انضمت هولندا إليه سنة 1947، ودخل حيز التنفيذ سنة1948 ويعتبر هذا الإتحاد أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.[2]

4.3.2. السوق المشتركة: هو اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها، مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل و رأس المال، و هي تهدف إلى:[3]

- تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء في السوق.
- إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة.
- تشجيع حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء، وبالتالي إمكانية زيادة إنتاجها حتى تصبح هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود وكذا رؤوس الأموال بشكل أوسع.

ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما، والتي تم التوقيع عليها سنة1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا في 23 أوت1964.[4]

5.3.2. **الوحدة الاقتصادية:** يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا، حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وغيرها، وكذلك إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق،[5] وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية، وهذا بغرض تحقيق انسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول أطراف الوحدة، ولقد سارت دول السوق الأوروبية المشتركة في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، وذلك من خلال

---

sciences economiques des sciences de gestion et des sciences commerciales,université Mouloud Mammri-Tizi_ouzou, 2012, p.31 .

[1] بلقيدوم صباح، بن منصور ليليا، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] بلقيدوم صباح، بن منصور ليليا، مرجع سبق ذكره.

[4] نفس المرجع السابق.

[5] زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره، ص.300.

تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها، ليتم الإعلان عن قيام الإتحاد الأوروبي سنة1993 بعد التوقيع على معاهدة ماستر يخت سنة 1992.[1]

6.3.2. **الإتحاد الاقتصادي التام**: يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي، وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات، ويتطلب إنشاء سلطة اقتصادية إقليمية عليا تسيطر على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء،[2] بهدف تنسيق العمل الاقتصادي على كافة المستويات ومراقبة تنفيذ تلك السياسات الموحدة.[3]

3. الانعكاسات المحتملة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية على التجارة الخارجية الجزائرية

1.3. واقع وآفاق التجارة الإفريقية البينية: تقدر نسبة التجارة البينية الأفريقية حتى سنة 2019ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ 59% في قارة آسيا، و69% في أوروبا، وكما يتضح من الشكل (1) إذ أن 80% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين هي المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية.

الشكل 1: التجارة البينية حسب المنطقة لسنة 2019

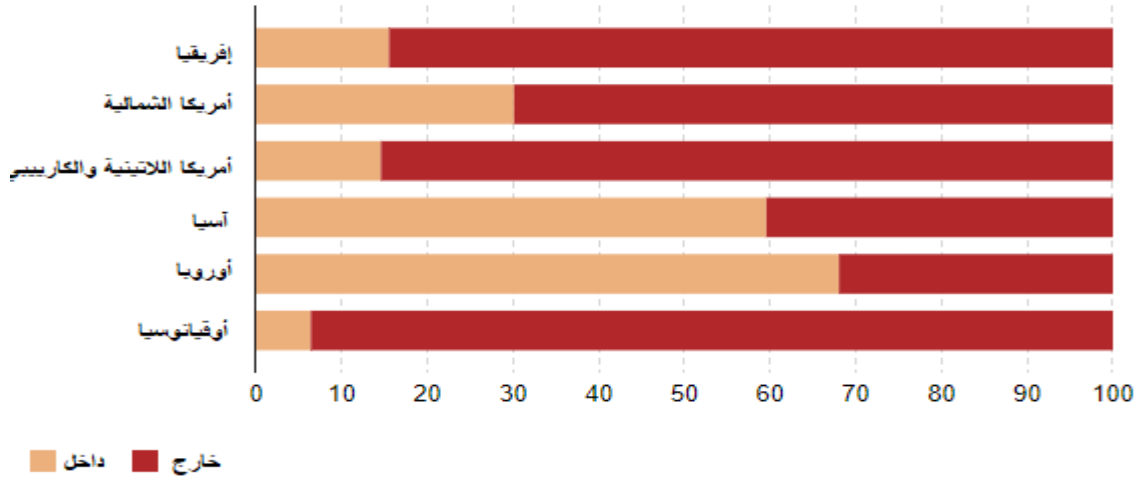

Source : https://stats.unctad.org/handbook/MerchandiseTrade/ByPartner.html

كما يتضح من الشكل رقم (2) أن العشر دول الأولى المساهمة في التجارة الإفريقية البينية هي بنسبة عظمى جنوب أفريقيا تليها الكونغو الديموراطية، فنيجيريا فمصر ثم زمبابوي ثم ساحل العاج فزامبيا، فالكونغو و أخيرا الموزمبيق.

[1] بلقيدوم صباح، بن منصور ليليا، مرجع سبق ذكره.
[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص.300.
[3] بلقيدوم صباح، بن منصور ليليا، مرجع سبق ذكره.

الشكل2: المساهمين العشر الأوائل في التجارة البينية الإفريقية لسنة 2019 %

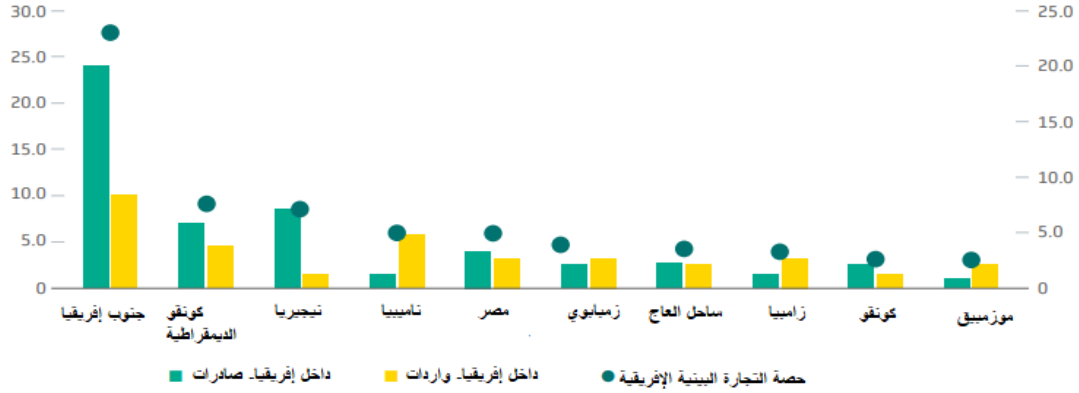

Source :https://afr-corp-media-prod.s3-eu-west-1.amazonaws.com/afrexim/African-Trade-Report-2020.pdf

لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية لتقديم مزيدًا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي؛ إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية الأفريقية من 150 مليار دولار في الوقت الحالي إلى 220 مليار دولار بحلول عام 2022، ومن المتوقع أن تصل نسبة التجارة البينية في أفريقيا إلى 25% بحلول عام 2022، وإلى 50% بحلول عام 2040.[1]. وفي الوقت الحالي فإن التجارة البينية بين الدول الإفريقية تبلغ 16 بالمائة مقارنة بـ65 بالمائة مع الدول الأوروبية،[2]إذ أن السلع المصنعة في التجارة الأفريقية البينية لا تساهم سوى بـ 42%، بينما تنخفض القيمة إلى 15% فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب أفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 3.4% مما يجعلها في غاية الانخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى، ويواجه المصدر الأفريقي نحو إفريقيا معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8% وهي أعلى مما يواجهه نفس المصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الإمريكية.[3]
و يتجلى ذلك من خلال مؤشرات التجارة عبر الحدود لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

2.3. مؤشرات التجارة عبر الحدود لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء:

يمكن توضيح الإجراءات التجارية في أفريقيا من خلال مؤشرات التجارة عبر الحدود (TAB :Trading Across Border) للبنك الدولي. وتشمل هذه المؤشرات الوقت المطلوب للتصدير والاستيراد مُقاسًا بالأيام، والوثائق المطلوبة للتصدير والاستيراد مُقاسة من حيث العدد، والتكلفة المطلوبة للتصدير والاستيراد مُقاسة بالدولار الأمريكي لكل حاوية، نشرحها في ما يلي:[4]

1.2.3.الوقت المطلوب للتصدير والاستيراد: يوضح الجدول التالي متوسط الوقت اللازم لتخليص الصادرات من الجمارك في بعض المناطق في العالم.

---

[1] عمرو خليل، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية–خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي ، منقول من موقع المركز العربي للبحوث و الدراسات منقول من الموقع http://www.acrseg.org/41269 م07:37 - 2019/يوليه/11 الخميس

[2] منطقة التبادل التجاري الإفريقية، تحديات و رهانات كبرى منقول من الموقع : https://www.dw.com/ar

[3] عمرو خليل، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية–خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره.

[4] https://data.worldbank.org/indicator/IC.CUS.DURS.EX

الجدول 1: متوسط تصريف الصادرات من الجمارك لسنة 2020

المنطقة	متوسط تصريف الصادرات من الجمارك
أوروبا الوسطى والبلطيق	3
آسيا الشرقية والهادئ	7
منطقة اليورو	5
أوروبا وآسيا الوسطى	4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	8
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	8
إفريقيا جنوب الصحراء	11

Source : https://data.worldbank.org/indicator/IC.CUS.DURS.EX

2.2.3.**الوثائق المطلوبة للتصدير والاستيراد:** يوضح الشكل التالي عدد الوثائق المطلوبة للتصدير والاستيراد في بعض المناطق في العالم.

الشكل 3: عدد الوثائق المطلوبة للتصدير والاستيراد لسنة 2017

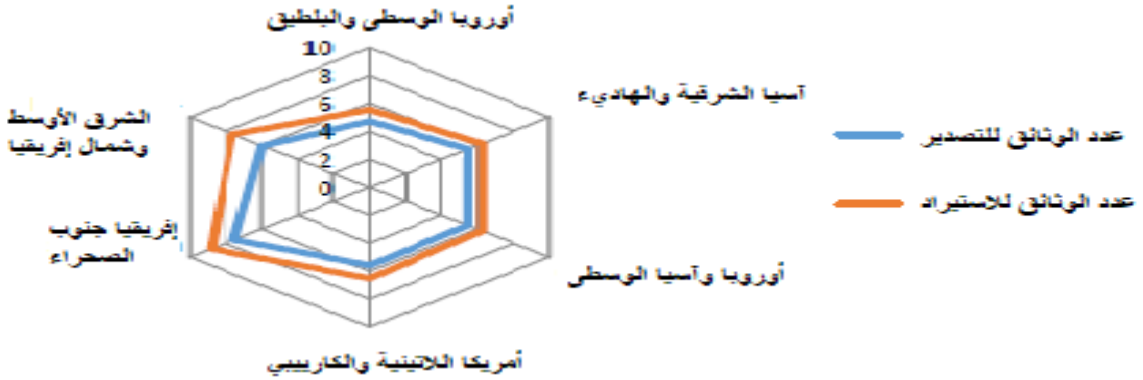

Source : Kouty Manfred , Implementing the African Continental Free Trade Area (AfCFTA): The Effects of Trade Procedures on Trade Flows , Research in Applied Economics · March 2021.

3.2.3. **التكلفة المطلوبة للتصدير والاستيراد:** يؤثر عبور الحدود المرهق سلبًا على كفاءة الجمارك. كما يوضح الشكل التالي فإن أفريقيا جنوب الصحراء تعتبر فيما الإجراءات الجمركية الأقل كفاءة وهذا ما يزيد من تكلفة التصدير والاستيراد.

الشكل 4: تكلفة التصدير والاستيراد بالمنطقة لعام 2016

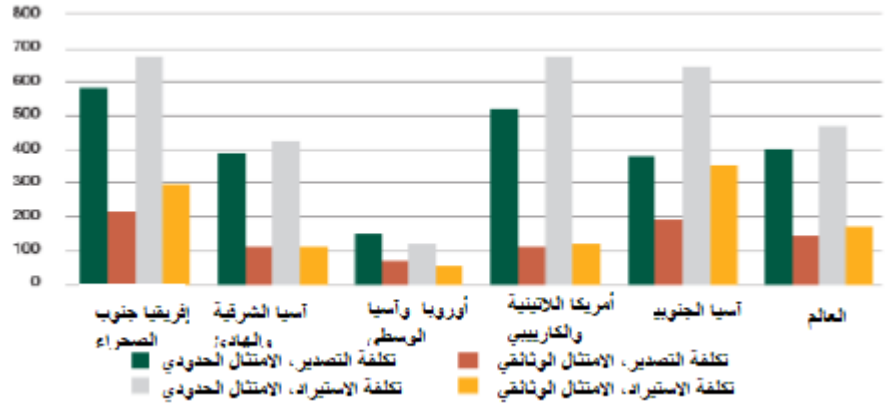

Source : Kouty Manfred , Implementing the African Continental Free Trade Area (AfCFTA): The Effects of Trade Procedures on Trade Flows , Research in Applied Economics · March 2021.

يتبين لنا من الجدول رقم1 المبين أعلاه أن **متوسط تصريف الصادرات من الجمارك** في إفريقيا جنوب الصحراء يصل إلى11يوم، وهذا مرتفع للغاية مقارنة بالمناطق الأخرى مثل أوروبا الوسطى حيث تستغرق الإجراءات 3 أيام فقط، هذا التأخير الطويل في أفريقيا جنوب الصحراء يمكن تبريره بإجراءات عبور الحدود المرهقة.

كما يتبين من الشكل رقم4 الموضح أعلاه أن تكلفة التصدير و تكلفة الاستيراد موزعة على الامتثال الحدودي و الامتثال الوثائقي في إفريقيا جنوب الصحراء تمثل أعلى تكلفة في العالم، بالنظر لتكلفة' الامتثال الحدودي' سواء تصدير أو استيراد على عكس أوروبا و آسيا الوسطى، و كذا بالنسبة للامتثال الوثائقي، حيث نجد أن هذه الحالة تشبه آسيا الجنوبية فقط، وعليه يمكننا القول أن طول مدة تصريف الجمارك للصادرات و ارتفاع التكلفة و كثرة الوثائق في إفريقيا جنوب الصحراء تعتبر من أهم معوقات التبادلات التجارية.

3.3. اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية و أهدافها

1.3.3**تعريف اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية:** منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي مشروع من أجندة 2063 – لإنشاء سوق قاري، تأسست في عام 2018 بموجب اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، و تعد هذه المنطقة أكبر مناطق التجارة في العالم من حيث الدول المشاركة، حيث أنها ستربط 1.3 مليار شخص في 55 دولة، بناتج محلي إجمالي قيمته 3.4 تريليون دولار أمريكي. إذ صادقت عليها 44 دولة أفريقية. تضم حاليا 1.2 مليار نسمة، ومن المتوقع زيادة عدد مستهلكيها إلى 2.5 مليار نسمة بحلول العام 2050،بحسب بيان الاتحاد الأفريقي.[1]

الشكل 5: **البلدان الممضاة و غير الممضاة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية و الدول التي أودعت صك للتصديق**

Source :https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34139/9781464815591.pdf

[1] تحليل إخباري: منطقة التجارة الحرة الافريقية خطوة محورية مهمة على طريق التكامل والتعاون الاقتصادي بالقارة السمراء ، منقول من الموقع:
http://arabic.news.cn/2019-07/10/c_138212864.htm 2019-07-10

2.3.3. أهداف اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- تشجيع التجارة بين دول القارة وجذب المستثمرين.
- الدخول في شراكات كبيرة بين المؤسسات الاقتصادية بين الدول المختلفة مما يخلق كيانات اقتصادية كبيرة تساعد على تسريع وتيرة النمو بالقارة.
- الزيادة من حجم وفاعلية الاستثمار، وتوفير فرص العمل، ومضاعفة القيمة المضافة لثروات القارة.
- خطوة محورية مهمة، تعقبها خطوات أخرى مثل التحول إلى اتحاد جمركي، على أمل أن تتمكن مستقبلا من إقامة السوق الأفريقية المشتركة، والتي تسمح بتنقل الأموال والأشخاص والاستثمارات بسهولة .
- إن المنطقة تضمن استخدام موارد القارة بشكل فعال وأكثر أمانا.
- والهدف في المرحلة الأولى هو إلغاء الرسوم الجمركية عن 90 بالمائة من البضائع، فيما يتم إلغاء الرسوم عن 7 بالمائة من البضائع المتبقية في مرحلة أطول يعود لكل دولة أن تحددها، أما نسبة 3 بالمائة المتبقية من البضائع، فلا ترفع عنها الرسوم.

- وتعد اقامة السوق الأفريقية المشتركة أحد أهم الآليات التي تعتمد عليها "أجندة أفريقيا 2036"، التي أقرها الاتحاد الأفريقي العام 2015، والتي تستهدف خلق أفريقيا تنعم بالازدهار على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسمح للقطاع الخاص بمزيد من التطور والمشاركة في السوق الأفريقي من خلال إلغاء القيود بين دول القارة، لهذا ينبغي على الدول الأفريقية أن تفسح مزيدًا من المجالات للقطاع الخاص من أجل المساهمة في تحقيق النمو والتنمية في القارة. لاسيما وأن تحقيق النجاح الطويل الأجل في تكامل السوق لا يتأتى إلا من خلال بناء الشركات والصناعات ذات القدرة التنافسية على الصعيد العالمي،[1]
- أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسهم كذلك في تطوير قطاع الخدمات والمزيد من مشاركته في الاقتصاد الأفريقي، فقد تطورت مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد داخل أفريقيا جنوب الصحراء من (50.7%) عام 2010 إلى (52.5%) عام 2018، ورغم أنها زيادة بسيطة إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الجهود لتطوير مشاركة قطاع الخدمات.[2]

4.3. **التجارة الجزائرية الإفريقية:** إن تحليل التجارة الجزائرية الإفريقية يستلزم التعريج على التجارة الخارجية الجزائرية ، و بالأخص من ناحية التوزيع الجغرافي لهذه التجارة.

1.4.3. **التجارة الخارجية الجزائرية:** يتبين من خلال الجدول المرفق بأنه خلال سنة **2018**، بقيت المبادلات التجارية الجزائرية مرتكزة على شركائها التقليديين، إذ تستحوذ كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي و الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة في مجال التعاملات و التي تقدر على التوالي بنسبة **58.3%** من وارداتنا و**74.34%**من صادراتنا.[3]

[1] عمرو خليل، مرجع سبق ذكره
[2] المرجع السابق
[3] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

الجدول 2: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور%	السنة		التطور%
	2017	2018*		2017	2018*	
دول الاتحاد الاوربي	20 298	21 099	3.95	20 386	23 386	16.03
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	5 953	5 837	6.56-	6 465	6 950	7.50
الدول الاوربية الاخرى	1 910	1 542	19.27-	40	40	0.00
دول امريكا الجنوبية	3 209	3 546	10.50	2 530	2 660	5.14
اسيا	12 369	11 557	6.56-	3 595	5 351	48.85
اوقيانوسيا	-	-	-	71	-	-
الدول العربية	1 542	1 904	23.48	799	712	10.89-
الدول المغاربية	592	546	7.77-	1 273	1 669	31.11
الدول الافريقية	186	166	10.75-	103	132	28.16
المجموع	**46 059**	**46 197**	**0.30**	**35 191**	**41 168**	**16.98**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

*** نتائج مؤقتة**

يتضح من خلال هذا الجدول المساهمة الضعيفة جدا للمبادلات الجزائرية الإفريقية خارج المنطقة العربية و المغاربية، مقارنة بالمناطق الأخرى عبر العالم.

قدرت الصادرات و الواردات الجزائرية من البلدان الإفريقية ب 1.8 مليون دولار و 1.2مليون دولار على التوالي، حيث تمثل المحروقات 90% من صادرات الجزائر نحو القارة الإفريقية، أما خارج المحروقات فيمثل السكر القيمة الأكبر من صادراتها.، أما عن الواردات الجزائرية من إفريقيا خارج المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر فهي أكثر تنوعا، أين تمثل القهوة المكون الأساسي لقائمة وارداتها ، أين يتم استرادها من الكوديفوار و الكاميرون، و التبغ من دولة جنوب إفريقيا، إذ تمثل هذه الأسواق6.7%،1.5%،3.3% على الترتيب من مجموع واردات الجزائر من القارة، أما عن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الجزائرية من القارة الإفريقية، فإنه يتم فرض رسوم على الواردات الجزائرية من خارج منطقة العربية الكبرى للتبادل الحر(PAFTA) بقيمة 0٪ و 5٪ و 15٪ و 30٪، بحيث لا توجد تعريفة محددة، إذ تدخل معظم الواردات برسوم 30 ٪ ، بما في ذلك اللحوم ومنتجات اللحوم والمنسوجات والملابس والفواكه، وتواجه الخامات والخبث والرماد ولب الخشب وقاطرات السكك الحديدية رسوما بنسبة 5٪ ، بينما تواجه السلع الفوتوغرافية و "المعادن الأساسية الأخرى" رسما

بنسبة 15٪، يتم أيضًا استيراد المنتجات تحت العديد من خطوط التعريفات المعفاة من الرسوم الجمركية ، بما في ذلك القمح للبذر ، والأجهزة الطبية وبعض الأدوية ، ومختلف الطائرات والمركبات العسكرية والأسلحة والأعمال الفنية بموجب HS97، إلا أن استيراد الجزائر الرئيسي من بلدان خارج منطقة العربية الكبرى للتبادل الحر هو البن ، الذي يتحمل 30٪ من رسوم الاستيراد ، وكذلك العنب المجفف و التبغ و التونة المجمدة، و من بين ما تبقى من الواردات العشرة الأولى للجزائر من داخل القارة ، تتراوح الرسوم من 0 ٪ لبعض خطوط الزيوت المتوسطة والمستحضرات ، و 5 ٪ لبذور السمسم ، و 15 ٪ للقوابض ومعجون الكاكاو و التبغ.[1]

2.4.3. التجارة الجزائرية مع إفريقيا جنوب الصحراء: إن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو أفريقيا السوداء أو أفريقيا الزنجية هو المصطلح المستخدم لوصف المنطقة من القارة الأفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى .وتُعد جغرافياً الحد الفاصل من الحافة الجنوبية من الصحراء الكبرى[2].

بالنظر إلى خريطة إفريقيا فإن إفريقيا جنوب الصحراء هي في أغلبها البلدان خارج المنطقة العربية للتبادل الحر و بالتالي فهي المنطقة التي تستهدفها الجزائر من خلال مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، و من أجل تحديد المنتجات الواعدة التي تشهد طلبا كبيرا في إفريقيا و تستطيع الجزائر تلبية هذا الطلب، وقد تمَ اعتماد مؤشر التجارة المحتملة التالي:

مؤشر التجارة المحتملة = القيمة الأقل لصادرات الجزائر للعالم أو واردات إفريقيا جنوب الصحراء من العالم–الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا جنوب الصحراء

[1] algeria-intra-africa-trade-and-tariff-profile.html sur le site https://www.tralac.org/resources/our-resources/13143-algeria-intra-africa-trade-and-tariff-profile.html site managed by RARAMURIDESING

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki

الجدول 3 :حساب مؤشر التجارة المحتملة بين الجزائر و إفريقيا جنوب الصحراء إنطلاقا من إحصاءات2020

الوحدة: ألف دولار أمريكي

المصدر: إحصاءات التجارة العالمية على الموقع:

المنتج	صادرات الجزائر نحو افريقيا جنوب الصحراء	صادرات الجزائر نحو العالم	واردات إفريقيا جنوب الصحراء من العالم	القيمة الأقل (صادرات الجزائر للعالم، واردات إفريقيا جنوب الصحراء من العالم)	مؤشر التجارة المحتملة
كل المنتجات	152754,48	35191117,42	271856276,6	35191117,42	35038362,94
السلع الرأسمالية	1331,06	35023,81	69760411,11	35023,81	33692,75
السلع الاستهلاكية	145284,37	20863940,43	102922510,6	20863940,43	20718656,06
السلع الوسيطةI	3274,63	1424609,98	59547272,77	1424609,98	1421335,35
المواد الأولية	2864,43	12867543,19	30005078,25	12867543,19	12864678,76
الحيوانات	80,61	8619,95	8184883,37	8619,95	8539,34
المواد الكيمياوية	4018,89	778720,54	28384354,08	778720,54	774701,65
المنتجات الغذائية	85241,41	263461,4	13355305,06	263461,4	178219,99
الأحذية	32,73	76,39	1979096,52	76,39	43,66
وقود	53393,6	33822732,72	44722249,22	33822732,72	33769339,12
الجلود	0,44	14322,09	606421,07	14322,09	14321,65
الآلات الالكترونية	2748,78	56602,14	51329086,79	56602,14	53853,36
المعادن	124	11782,59	17695057,41	11782,59	11658,59
المعدنيات	160,04	58323,45	6133321,67	58323,45	58163,41
Miscellaneous	407,12	2139,54	17506618,05	2139,54	1732,42
بلاستيك و مطاط	209,42	4070,75	12431504,02	4070,75	3861,33
الحجر و الزجاج	1766,36	36522,68	6047523,3	36522,68	34756,32
النسيج و الملابس	302,76	4036,62	8945464,56	4036,62	3733,86
الناقلات	44,43	21057,2	28120061,6	21057,2	21012,77
الخضر	3570,18	80561,3	19281263,4	80561,3	76991,12
الخشب	653,7	28088,05	7134066,43	28088,05	27434,35

, wits :world integrated trade solution 08/07/2020 21:00https://wits.worldbank.org/

يتضح من الجدول السابق، أن المنتجات التي تشهد طلب في إفريقيا جنوب الصحراء و تستطيع الجزائر تلبيتها بمبالغ معتبرة هي المواد الإستهلاكية، المواد الوسيطة، المواد الأولية، المواد الغذائية، المواد الكيماوية و الفحم، بالإضافة إلى منتجات أخرى رغم كمياتها المصدرة المحتملة الضئيلة. و في هذا الصدد تمَت برمجت صالون لاستعراض المنتجات القابلة للتصدير نحو المنطقة الإفريقية و التي تمَ ترسيم عملية التبادل الحر

على مستواها خلال ثلاث أيام 25،26،27 ماي 2021 و من أهم المشاركين المجمع الصناعي إيميتال عبر فروعه فوندال و باتيميتال و الجزائرية القطرية للصلب و شركات أخرى تصدر الحديد الجزائري نحو إفريقيا، إضافة إلى متعاملين ناشطين في مجال المنتجات الصناعية المختلفة و المنتجات الغذائية و الفلاحية، كما أن الجزائر و في إطار دعمها لتجارتها الخارجية باتجاه القارة الإفريقية اعتمدت على تجارة المقايضة و التي تحضى بإطار قانوني خاص و تستفيد منها أربع ولايات جزائرية مع الجارتين مالي و نيجر من دون معاملات مالية و قد شملت الصادرات الجزائرية التمور و الملح المنزلي و منتجات بلاستيكية و الألمنيوم و الحديد و الفولاذ و منتجات صناعات تقليدية و بطانيات.

3.4.3.**تحديات منطقة التجارة الحرة الإفريقية**: تتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- مشاكل النقل والحدود السياسية والمخاطر الأمنية.
- تعزيز الترابط بين الدول مثل مشاريع النقل البحري والربط الكهربائي، والربط السككي.
- نقص حاد في الدعم اللوجستي، والعوائق غير الجمركية والحدود والخلافات السياسية، وكذلك الربط الملاحي.
- غياب شبكات طرق برية وحديدية تربط بين دول القارة.
- المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد، من بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية المرتقب في منتصف 2020، والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات.
- تتضرر الصناعات المحلية التي تعاني من تكاليف بنيوية مرتفعة جدا (نقص البنى التحتية وانقطاع الكهرباء وأسعار الإيجارات وغيرها....).

4.4.3. الحلول المقترحة: إن تحقيق فعالية الاتفاقية يتطلب تطوير البنية التحتية والقدرة الصناعية بالاعتماد على مختلف الهيئات الإقليمية كصندوق تنمية الاتحاد الأفريقي، وإلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتعزيز العلاقات التجارية ذات المزايا المتبادلة من خلال خطط تحرير التجارة و بناء أنظمة فعالة لمراقبة ضريبة القيمة المضافة،و خلق رأس المال البشري من الزيادة السكانية، على سبيل المثال الاستثمار في الخدمات، مع ضرورة وضع سياسات شاملة تتمحور حول حماية البيئة، فضلا عن ذلك فإن ترتيب مراحل التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية بدءا بمنطقة تجارة حرة يبدو تقليدا للمراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة ، غير أن الواقع مختلف، فالدولة النامية تشكو من ضعف الإنتاج الذي ينعكس سلبا على تجارتها الخارجية أما الدول المتقدمة فهي تشكو من فائض في الإنتاج تطمح لتصريفه من خلال مناطق التجارة الحرة، و على ذلك فأنا أقترح أن يتم استدراك الأمر و توسعة التكامل الاقتصادي الإفريقي إلى سوق مشتركة من أجل تسهيل حركة عوامل الإنتاج الضرورية لرفع الإنتاج و الإنتاجية، حتى يكون لتحرير التجارة البينية أثر إيجابي لدفع عجلة الإنتاج من خلال زيادة الطلب، كما أن إنجاح المنطقة يتطلب إرساء الجهاز المصرفي المساعد على تسهيل المعاملات المالية المرافقة لعمليات التجارة إضافة لنشاط القنصليات الموزعة في كل البلدان الإفريقية و التي تعمل على الترويج للمنتج الجزائري.

4. خاتمة

إن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الجزائرية من القارة الإفريقية قبل انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية خارج منطقة العربية الكبرى للتبادل الحر(PAFTA) بقيمة 0٪ و 5٪ و 15٪ و 30٪، بحيث لا توجد تعريفة محددة، و ذلك ما جعل الصادرات و الواردات الجزائرية مع البلدان الإفريقية تقدر ب 1.8 مليون دولار و 1.2مليون دولار على التوالي، حيث تمثل المحروقات 90% من صادرات الجزائر نحو القارة الإفريقية أما خارج المحروقات فيمثل السكر القيمة الأكبر من صادراتها، أما عن الواردات الجزائرية من إفريقيا خارج المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر فهي أكثر تنوعا، أين تمثل القهوة المكون الأساسي لقائمة وارداتها.

و مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يتم إلغاء الرسوم الجمركية عن 90 بالمائة من البضائع و الباقي يكون في مراحل متقدمة، و بناءا على نتائج حساب مؤشر التجارة المحتملة سوف تكون إفريقيا جنوب الصحراء سوقا واعدة للمنتجات التالية بمبالغ معتبرة للمواد التالية :المواد الاستهلاكية، المواد الوسيطة، المواد الأولية، المواد الغذائية، المواد الكيماوية و الفحم، بالإضافة إلى منتجات أخرى رغم كمياتها المصدرة المحتملة الضئيلة، و على ذلك وجب اتخاذ جميع التدابير و الإجراءات اللازمة لإنجاحها.

5. قائمة المراجع

1) هيئة تنمية الصادرات، وزارة التجارة والصناعة المصرية بعنوان خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الإفريقية، منقول من:
a. http://www.expoegypt.gov.eg/resources/Africa_Report_Website_EDA.pdf

2) Bayale, Nimonka, Ibrahim, Muazu, Attaâ??Mensah, Joseph, Potential trade, welfare and revenue implications of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA) for Ghana: An application of partial equilibrium model, J Public Affairs. 2020;e2385.

3) Lionel L.G. Issombo, The AfCFTA: A Gateway for Cameroon's Economic Empowerment, 30 Dec 2020 .
   a. https://www.researchgate.net/publication/348008195_The_AfCFTA_A_Gateway_for_Cameroon's_Economic_Empowerment

4) William J.Kehoe, Regional and Global Economic Integration : Implication for Global Business, University of Verginia, 2007, p1.

5) Amr Sadek Hosney, Theories of Economic Integration : A Survey of Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences 2(5), USA, May 2013, pp 133-155.

6) هدى كرماني، سفيان بوسالم، أمال شطيبي، التكامل الاقتصادي في افريقيا حالة الاكواس (ECOWAS)، الملتقى الوطني حول"الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي"، 2014.

7) مقروس كمال، مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير: تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013-2014، ص ص:35،34.

8) بلقيدوم صباح، بن منصور ليليا، التكتل الاقتصادي بين المنهج التقليدي و المنهج الحديث-شكل من أشكال الاندماج في الاقتصاد العالمي،الملتقى الوطني حول:الاقتصاد الجزائري و تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة قسنطينة 2 ،06- 07 ماي 2014.

9) نفس المرجع السابق.

10) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي-العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، مصر،2005، ص.299.

11) Tamani Fadhila ,Integration economique regionale au Maghreb :engeux,contraintes et perspectives mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magistére, option : gestion des entreprises, facultés des sciences economiques des sciences de gestion et des sciences commerciales,université Mouloud Mammri-Tizi_ouzou, 2012, p.31 .

12) بلقيدوم صباح، بن منصور ليليا، مرجع سبق ذكره.

13) نفس المرجع السابق.

14) بلقيدوم صباح، بن منصور ليليا، مرجع سبق ذكره.

15) نفس المرجع السابق.

16) زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره، ص.300.
17) بلقيدوم صباح، بن منصور ليليا، مرجع سبق ذكره.
18) زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص.300.
19) بلقيدوم صباح، بن منصور ليليا، مرجع سبق ذكره.
20) عمرو خليل، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية–خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي ، منقول من موقع المركز العربي للبحوث و الدراسات منقول من
a. http://www.acrseg.org/41269
21) منطقة التبادل التجاري الإفريقية، تحديات و رهانات كبرى منقول من الموقع : https://www.dw.com/ar
22) عمرو خليل، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية–خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره.
23) [1] https://data.worldbank.org/indicator/IC.CUS.DURS.EX

24) تحليل إخباري: منطقة التجارة الحرة الافريقية خطوة محورية مهمة على طريق التكامل والتعاون الاقتصادي بالقارة السمراء ، منقول من الموقع:
i. http://arabic.news.cn/2019-07-10/c_138212864.htm 2019-07-10
25) عمرو خليل، مرجع سبق ذكره
26) المرجع السابق
27) موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique
28) algeria-intra-africa-trade-and-tariff-profile.html sur le site https://www.tralac.org/resources/our-resources/13143-algeria-intra-africa-trade-and-tariff-profile.html site managed by RARAMURIDESING
29) https://ar.wikipedia.org/wiki